

Distr.: General
14 December 2005

الجمعية العامة



Original: Arabic

الدورة الستون

البند ٥٤ (ب) من جدول الأعمال

العولمة والاعتماد المتبادل: تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

تقرير اللجنة الثانية*

المقرر: السيد عبد الملك الشيبني (اليمن)

أولا - مقدمة

١ - عقدت اللجنة الثانية نقاشا موضوعيا بشأن البند ٥٤ من جدول الأعمال (انظر A/60/490، الفقرة ٢). واتخذت إجراء بشأن البند الفرعي (ب) في الجلستين ٢٥ و ٣٥، المعقودتين في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر وفي ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. ويرد سرد لنظر اللجنة في البند الفرعي في المحاضر الموجزة ذات الصلة (A/C.2/60/SR.25، و 35).

ثانيا - النظر في مشروع القرارين A/C.2/60/L.17 و A/C.2/60/L.59.

٢ - في الجلسة ٢٥، المعقودة في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر، عرض ممثل جامايكا، باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين، مشروع قرار بعنوان "تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية" (A/C.2/60/L.17) ونصه كما يلي:

"إن الجمعية العامة،

"إذ تسلم بالدور الحيوي الذي يمكن للعلم والتكنولوجيا والابتكار القيام به في التنمية وفي تيسير الجهود التي تبذلها البلدان النامية للقضاء على الفقر وتحقيق

* سيصدر تقرير اللجنة بشأن هذا البند في خمسة أجزاء، تحت الرمز A/60/490 و Add.1-4.



الأمن الغذائي ومكافحة الأمراض وتعجيل خطى التنوع والتحول، وكذلك تحسين الإنتاجية والقدرة التنافسية،

”وإذ تشير إلى الجزء المتعلق بالتنمية من نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥،

”وإذ تؤكد أهمية تقديم الدعم الدولي إلى البلدان النامية كي تصبح قادرة على الاستفادة من أوجه التقدم التكنولوجي وتعزيز طاقتها الإنتاجية،

”وإذ تبرز الدور الذي يمكن أن تلعبه المعرفة التقليدية في التنمية التكنولوجية وفي الإدارة المستدامة واستخدام الموارد الطبيعية،

”وإذ تسلّم بأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لها دور حافز في تشجيع، وتسهيل، وتحقيق الأهداف الإنمائية جميعها، وتُشدّد من هذه الناحية على أهمية إسهام عملية مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات في بناء مجتمع للمعلومات يركّز على الناس، ويكون متوازناً وشاملاً، من أجل تعزيز الفرص الرقمية لجميع الناس للمساعدة في سد الفجوة الرقمية،

”وإذ تقر مع التقدير بالدور الذي يقوم به الاتحاد الدولي للاتصالات السلوكية واللاسلكية في تنظيم مرحلتي مؤتمر القمة العالمي، وبالإسهام المفيد الذي قدمته اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية إلى العملية التحضيرية لمؤتمر القمة،

”وإذ ترحب باعتماد خطة بالي الاستراتيجية لدعم التكنولوجيا وبناء القدرات التي وضعها برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وإذ تدعو إلى تكثيف الجهود الجارية لتعبئة الموارد من أجل تنفيذها على وجه السرعة، وإذ تطلب أن تقدم إليها المعلومات المتعلقة بتنفيذها،

”وإذ تلاحظ مع التقدير أن بوتسوانا قد استضافت المنتدى العالمي الثاني لتكنولوجيا المعلومات في الفترة من ٣١ آب/أغسطس إلى ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ في غابورن،

”وإذ تقر بوجود حاجة عاجلة إلى سد الفجوة الرقمية ومساعدة البلدان النامية على الاستفادة من إمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات،

”وإذ تلاحظ مع التقدير الأعمال التي قامت بها اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في فترة ما بين الدورتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ بشأن

”تعزيز العلم والتكنولوجيا وتطبيقهما وإسداء المشورة بشأنهما من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية“، وخاصة التوصية بتيسير إنشاء شبكة لمراكز التفوق في البلدان النامية بحيث تربط بين المؤسسات العلمية والتكنولوجية المتميزة القائمة من البلدان النامية كي تعمل كمراكز للتعليم وكقنوات لنقل، ونشر، المعارف والمعلومات العلمية المتعلقة بالتكنولوجيات الجديدة والناشئة،

”وإذ ترحب باختيار اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية لموضوع ”سد الفجوة التكنولوجية فيما بين الدول وداخلها“ لأعمالها في فترة ما بين الدورتين ٢٠٠٥-٢٠٠٦،

”وإذ تحيط علما بتقرير الأمين العام عن تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية،

”وإذ تحيط علما أيضا بمنشور مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) المعنون الفجوة الرقمية: مؤشرات التنمية المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لعام ٢٠٠٤،

”وإذ تؤكد من جديد الحاجة إلى تعزيز برامج العلم والتكنولوجيا للكيانات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة،

”وإذ تؤكد أن اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية هي الهيئة الحكومية الدولية الرئيسية التي تُعنى بالعلم والتكنولوجيا وتسهم في عملية المتابعة لجميع المؤتمرات ومؤتمرات القمة ذات الصلة التي تعقدها الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي،

”١ - توافق على:

”(أ) تقوية وتعزيز الآليات القائمة ودعم مبادرات من أجل البحوث والتنمية، بما يشمل إقامة شراكات طوعية بين القطاعين العام والخاص من أجل تلبية الحاجات الخاصة للبلدان النامية في مجالات الصحة والزراعة والحفظ، والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية وإدارة البيئة، والطاقة والغابات وأثر تغير المناخ؛

”(ب) تشجيع وتسهيل، حسبما يكون ملائما، الحصول على التكنولوجيات وتطويرها ونقلها ونشرها، بما يشمل التكنولوجيات السليمة من الناحية البيئية، والمعرفة المناظرة، للبلدان النامية؛

” (ج) مساعدة البلدان النامية في الجهود التي تبذلها لتعزيز ووضع استراتيجيات وطنية للموارد البشرية وللعلم والتكنولوجيا، التي تمثل قوة دفع أساسية لبناء القدرات الوطنية من أجل التنمية؛

” (د) تشجيع ودعم مزيد من الجهود لتطوير مصادر متجددة للطاقة، مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة الحرارية الأرضية؛

” (هـ) تنفيذ سياسات على المستويين الدولي والوطني لجذب الاستثمار العام والخاص، المحلي والأجنبي، الذي يُعزّز المعرفة ونقل التكنولوجيا، بشروط متفق عليها فيما بين الأطراف، ويزيد الإنتاجية؛

” (و) دعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية، منفردة ومجمعة، من أجل استخدام تكنولوجيا زراعية جديدة لزيادة الإنتاجية الزراعية من خلال وسائل مستدامة من الناحية البيئية،

” ٢ - تدعو اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية إلى الإسهام، داخل نطاق ولايتها، في متابعة وتنفيذ التدابير المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا الواردة في نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥؛

” ٣ - تطلب إلى اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية أن تستكشف مبادرات تهدف إلى تلبية الحاجات الخاصة للبلدان النامية في مجالات مثل الزراعة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإدارة البيئة؛

” ٤ - تشجع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية على مساعدة البلدان النامية في الجهود التي تبذلها لدمج سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية؛

” ٥ - تسلم بالإسهام الذي قدم من جانب المركز الدولي للهندسة الوراثية والتكنولوجيا الأحيائية والمراكز التابعة له، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، ومنظمة الصحة العالمية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، في مجال التكنولوجيا الأحيائية، وتشجع هذه الهيئات والهيئات الأخرى ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة التي تعمل في مجال التكنولوجيا الأحيائية على التعاون من أجل تعزيز الفعالية في تنفيذ البرامج المصممة لمساعدة البلدان النامية في بناء قدرتها

الإنتاجية في جميع مجالات التكنولوجيا الأحيائية من أجل مجالات من بينها الصناعة والزراعة، وكذلك من أجل تقييم المخاطر وإدارة السلامة الأحيائية؛

٦ - تشدد على الحاجة إلى مواجهة التحديات الجديدة لمجتمع المعلومات عن طريق تنفيذ نتائج مرحلة جنيف من القمة العالمية لمجتمع المعلومات، وضمن نجاح المرحلة الثانية للقمة التي ستعقد في تونس في الفترة من ١٦ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، من أجل تمكين البلدان النامية من استخدام إمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية؛

٧ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار.

٣ - وفي الجلسة ٣٥ المعقودة في ١٣ كانون الأول/ديسمبر، كان معروضا على اللجنة مشروع قرار بعنوان "تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية" (A/C.2/60/L.59) قدمه نائب رئيس اللجنة السيد يوراي كوديلكا (الجمهورية التشيكية)، بناء على مشاورات غير رسمية عقدت بشأن مشروع القرار A/C.2/60/L.17.

٤ - كذلك في الجلسة ٣٥، أدخل ممثل النمسا، بوصفه ميسرا، التصويبات التالية:

(أ) أدرجت فقرة أولى جديدة في الديباجة نصها كما يلي:

"إذ تشير إلى قراراتها ٥٨/٢٠٠ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٥٩/٢٢٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤،

(ب) وفي الفقرة السابعة من الديباجة، نقحت عبارة "وإذ تشير إلى إعلان المبادئ وخطة العمل المعتمدين في جنيف في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ في المرحلة الأولى لمؤتمر القمة" لتصبح "وإذ تشير إلى إعلان مبادئ جنيف وخطة عمل جنيف الصادرين في المرحلة الأولى لمؤتمر القمة"،

(ج) وفي الفقرة الثانية عشرة من الديباجة، وضعت بين علامتي اقتباس عبارة "تعزيز العلم والتكنولوجيا وتطبيقهما وإسداء المشورة بشأنهما من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية"؛

(د) أدرجت بعد الفقرة الرابعة عشرة من الديباجة فقرة نصها: "وإذ تحيط علما أيضا بتقرير الأمين العام عن تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية".

- ٥ - وفي الجلسة ذاتها، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/60/L.59، بصيغته المنقحة شفويا (انظر الفقرة ٧).
- ٦ - كذلك في الجلسة ذاتها، وعلى ضوء اعتماد مشروع القرار A/C.2/60/L.59، قام مقدمو مشروع القرار A/C.2/60/L.17 بسحبه.

ثالثا - توصية اللجنة الثانية

- ٧ - توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار التالي:

تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٥٨/٢٠٠ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٥٩/٢٢٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤،

وإذ تسلّم بالدور الحيوي الذي يمكن للعلم والتكنولوجيا القيام به في التنمية وفي تيسير الجهود المبذولة للقضاء على الفقر وتحقيق الأمن الغذائي ومكافحة الأمراض وتحسين التعليم وحماية البيئة وتعجيل خطى التنوع والتحول الاقتصادي، وتحسين الإنتاجية والقدرة على المنافسة،

وإذ تشير إلى نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥^(١)،

وإذ تدرك أن الدعم الدولي يمكن أن يساعد البلدان النامية على الاستفادة من أوجه التقدم التكنولوجي ويمكن أن يعزز طاقتها الإنتاجية،

وإذ تبرز الدور الذي يمكن أن تؤديه المعرفة التقليدية في التنمية التكنولوجية وفي الإدارة المستدامة واستخدام الموارد الطبيعية،

وإذ تسلّم بأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لها دور حافز في تشجيع، وتيسير، تحقيق الأهداف الإنمائية جميعها، وتُشدّد من هذه الناحية على أهمية إسهام عملية مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات في بناء مجتمع للمعلومات محوره الإنسان، ويكون متوازنا وشاملا للجميع، من أجل تعزيز الفرص الرقمية لجميع الناس للمساعدة في سد الفجوة الرقمية،

(١) القرار ١/٦٠.

وإذ ترحب بالتزام تونس العاصمة^(٢) وبرنامج عمل تونس العاصمة^(٣) للمرحلة الثانية من مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات، وإذ تشير إلى إعلان مبادئ جنيف^(٤) وخطة عمل جنيف^(٥) الصادرين في المرحلة الأولى لمؤتمر القمة،

وإذ تقر مع التقدير بالدور الذي يقوم به الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية في تنظيم مرحلتي مؤتمر القمة العالمي،

وإذ ترحب باعتماد خطة بالي الاستراتيجية لدعم التكنولوجيا وبناء القدرات التي وضعها برنامج الأمم المتحدة للبيئة^(٦)،

وإذ تلاحظ مع التقدير استضافة بوتسوانا للمنتدى العالمي الثاني لتكنولوجيا المعلومات في الفترة من ٣١ آب/أغسطس إلى ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ في غابورن،

وإذ تقر بوجود حاجة عاجلة إلى سد الفجوة الرقمية ومساعدة البلدان النامية على الاستفادة من إمكانيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات،

وإذ تلاحظ مع التقدير الأعمال التي قامت بها اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في فترة ما بين الدورتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ بشأن موضوع "تعزيز العلم والتكنولوجيا وتطبيقهما وإسداء المشورة بشأنهما من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية"، وخاصة التوصية بتيسير إنشاء شبكة لمراكز التفوق في البلدان النامية^(٧)، بما يسمح للعلماء والمهندسين بالتفاعل بعضهم مع بعض والاستفادة من المرافق التعليمية والبحثية المتطورة التي تتيحها تلك المراكز،

وإذ تحيط علماً باختيار اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية لموضوع "سد الفجوة التكنولوجية فيما بين الدول وداخلها" لأعمالها في فترة ما بين الدورتين ٢٠٠٥-٢٠٠٦^(٧)،

(٢) WSIS-05/TUNIS/DOC/7-E.

(٣) WSIS-05/TUNIS/DOC/6 (Rev.1)-E.

(٤) A/C.2/59/3، المرفق، الفصل الأول، الفرع ألف.

(٥) المرجع نفسه، الفرع باء.

(٦) UNEP/GC.23/6/Add.1 و Corr.1، المرفق.

(٧) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٥، الملحق رقم ١١ (E/2005/31)، الفصل الأول، الفرع ألف.

وإذ تحيط علماً أيضاً بتقرير الأمين العام عن تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية^(٨)،

وإذ تحيط علماً كذلك بمنشور مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) المعنون الفجوة الرقمية: مؤشرات التنمية المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لعام ٢٠٠٤^(٩)،

وإذ تؤكد من جديد الحاجة إلى تعزيز برامج العلم والتكنولوجيا للكيانات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة،

وإذ تحيط علماً مع الاهتمام بإنشاء شبكة الأمم المتحدة للتعاون المشترك بين الوكالات في مجال التكنولوجيا البيولوجية، على نحو ما جاء في تقرير الأمين العام^(٨)،

١ - تؤكد التزامها بما يلي:

(أ) تقوية وتعزيز الآليات القائمة ودعم مبادرات من أجل البحوث والتنمية، بما يشمل إقامة شراكات طوعية بين القطاعين العام والخاص من أجل تلبية الحاجات الخاصة للبلدان النامية في مجالات الصحة والزراعة والحفظ، والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية وإدارة البيئة، والطاقة والغابات وأثر تغير المناخ؛

(ب) القيام، حسبما يكون ملائماً، بتشجيع وتيسير حصول البلدان النامية على التكنولوجيات وتطويرها ونقلها ونشرها، بما يشمل التكنولوجيات السليمة من الناحية البيئية، والمعرفة المناظرة؛

(ج) مساعدة البلدان النامية في الجهود التي تبذلها لتعزيز ووضع استراتيجيات وطنية للموارد البشرية وللعلم والتكنولوجيا، التي تمثل قوة دفع أساسية لبناء القدرات الوطنية من أجل التنمية؛

(د) تشجيع ودعم مزيد من الجهود لتطوير مصادر متجددة للطاقة، مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة الحرارية الأرضية؛

(هـ) تنفيذ سياسات على المستويين الدولي والوطني لجذب الاستثمار العام والخاص، المحلي والأجنبي، الذي يُعزّز المعرفة ونقل التكنولوجيا، بشروط متفق عليها فيما بين الأطراف، ويزيد الإنتاجية؛

(٨) A/60/184

(٩) UNCTAD/ITE/IPC/2005/4، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، ٢٠٠٥.

(و) دعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية، منفردة ومجموعة، من أجل استخدام تكنولوجيات زراعية جديدة لزيادة الإنتاجية الزراعية من خلال وسائل مستدامة من الناحية البيئية؛

٢ - **تطلب** إلى اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية توفير منتدى يقوم، داخل نطاق ولايتها، بمعالجة الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية في مجالات من قبيل الزراعة، والتنمية الريفية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والإدارة البيئية؛

٣ - **تشجع** مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وغيره من المنظمات المعنية على مساعدة البلدان النامية في الجهود التي تبذلها لدمج سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية؛

٤ - **تسلم** بالإسهام الذي قدّمه المركز الدولي للهندسة الوراثية والتكنولوجيا الأحيائية والمراكز التابعة له، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة الصحة العالمية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، في مجال التكنولوجيا الأحيائية، وتشجع تلك الهيئات والهيئات الأخرى ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة التي تعمل في مجال التكنولوجيا الأحيائية على التعاون من أجل تعزيز الفعالية في تنفيذ البرامج المصمّمة لمساعدة البلدان النامية في بناء قدرتها الإنتاجية في جميع مجالات التكنولوجيا الأحيائية، بما فيها الصناعة والزراعة، وكذلك من أجل تقييم المخاطر وإدارة السلامة الأحيائية؛

٥ - **تكرر طلبها** إلى الأمين العام لمؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات أن يحيل إلى الجمعية العامة في دورتها الستين تقرير مؤتمر القمة؛

٦ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار.